قانون التأمينات الاجتماعية المصري دراسة تحليلية شاملة للنظام الجديد

المؤلف د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الاهداء

اهدي هذا العمل لروح امي وابي الطاهره داعيا الله لهم بالرحمه والمغفره والفردوس الاعلي يارب العالمين

والي ابنتي الحبيبه قره عيني صبرينال المصريه الجزائريه جميله الجميلات التي تجمع جمال وسحر

نهر النيل الخالد وجمال شط المتوسط وجبال الاوراس الشامخه وعظمه الجسور المعلقه داعيا الله لها بالحفظ والبركه والخير والصحه والعافيه

التقديم

إن قانون التأمينات الاجتماعية الموحد الصادر برقم 148 لسنة 2019 يمثل نقلة نوعية وجذرية في تاريخ التشريع الاجتماعي المصري، حيث جاء ليحقق مبدأ العدالة الاجتماعية وليؤسس لنظام تأميني مستدام قادر على مواجهة التحديات الديموغرافية والاقتصادية المستقبلية. إن دراسة هذا القانون لا تقتصر على فهم النصوص الإجرائية فحسب، بل تتطلب غوصاً عميقاً في الفلسفة التشريعية التي اعتمدت على مبدأ التكافل الاجتماعي بين الأجيال، وعلى مبدأ المساواة بين كافة فئات العاملين سواء في القطاع العام أو الخاص أو العمالة غير المنتظمة. إن الهدف من هذا المؤلف الأكاديمي هو تقديم تحليل منهجي ونقدي لأحكام هذا القانون، مع التركيز على الفئات الخاضعة

للتأمين، ونظام التمويل، وأنواع التأمينات، والإجراءات الإدارية المنظمة لها، وذلك بما يعزز من فهم الممارسين القانونيين وأصحاب الأعمال والعمال لحقوقهم والتزاماتهم في ظل النظام الجديد.

لقد جاء القانون الجديد ليوحد جهتي الإدارة والتطبيق تحت مظلة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، مما ينهي حالة التشتت التي كانت سائدة في السابق بين التأمينات الاجتماعية والمعاشات. إن هذا التوحيد الإداري يهدف إلى رفع كفاءة التحصيل والصرف، وضمان الشفافية في إدارة الأصول الاستثمارية للصندوق. كما أن القانون قد أدخل تعديلات جوهرية على مفهوم أجر الاشتراك، وآليات حساب المعاش، وشروط الاستحقاق، مما يستدعي وقفة تحليلية دقيقة لتبيان الآثار القانونية والمالية لهذه التعديلات على كافة الأطراف المعنية. إن الاستقرار الاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشعور المواطن بالأمان الاجتماعي في مراحل حياته المختلفة، خاصة عند الشيخوخة أو العجز أو فقدان العائل، وهو ما يسعى هذا القانون إلى تحقيقه من خلال شبكة أمان اجتماعي متكاملة.

إن الأهمية العلمية والعملية لهذا الكتاب تنبع من كونه يقدم معالجة أكاديمية رصينة للموضوعات الجوهرية التي تشكل العمود الفقري لنظام التأمينات الاجتماعية في مصر، وذلك بأسلوب تحليلي يتسم بالدقة والعمق والشمولية. سنتناول بالبحث والتحليل فئات الخضوع للتأمين بما في ذلك المستحدثات الخاصة بالعمالة غير المنتظمة وعمال المنازل، ونظام التمويل والاشتراكات وآليات الزيادات الدورية، وأنواع التأمينات الخمسة الرئيسية، وقواعد حساب مدد الاشتراك في حالات الإعارات والإجازات، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية والرقابية التي تضمن فعالية التطبيق. إن هذا العمل يهدف إلى أن يكون مرجعاً أساسياً للباحثين والممارسين القانونيين والمستشارين العاملين في مجال قانون العمل والتأمينات الاجتماعية في جمهورية مصر العربية.

الفصل الأول

فئات الخضوع للتأمين ونظام التمويل والاشتراكات

حدد القانون المصري للتأمينات الاجتماعية نطاقاً واسعاً لفئات الخضوع للتأمين، تحقيق الشمولية الاجتماعية وضمان حماية أكبر شريحة ممكنة من القوى العاملة. تشمل الفئات الخاضعة للتأمين العاملين لدى الغير بكافة قطاعات الأعمال، سواء كانت حكومية أو قطاع عام أو قطاع خاص، وكذلك أصحاب الأعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص، مما يعكس رغبة المشرع في توسعة القاعدة التأمينية. كما شمل القانون بشكل صريح العاملين المؤقتين والموسميين الذين كانت تغطيهم ثغرات في التشريعات السابقة، بالإضافة إلى فئة المشتغلين بخدمة المنازل التي تعتبر من الفئات الهشة والتي تحتاج إلى حماية قانونية خاصة نظراً لطبيعة علاقة العمل غير التقليدية التي تربطهم بأصحاب العمل. إن إدراج هذه الفئات يضمن لهم الحق في المعاش والتعويضات في حال وقوع المخاطر المؤمن عليها، مما يعزز من استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي.

أما فيما يتعلق بنظام التمويل والاشتراكات، فقد اعتمد القانون على مبدأ المشاركة بين صاحب العمل والعامل والدولة في تحمل الأعباء المالية للتأمين، وذلك لضمان استدامة الصندوق. تحدد الاشتراكات بنسب مئوية من أجر الاشتراك، وقد نص القانون على آلية لرفع هذه النسب تدريجياً كل سبع سنوات لمواكبة الزيادة في الأعباء التأمينية وضمان التوازن المالي للنظام. يلتزم صاحب العمل بحصة قدرها اثنا عشر في المائة من أجر الاشتراك، بينما يلتزم العامل بحصة قدرها تسعة في المائة، على أن تزيد هذه النسب وفقاً للجدول الزمني المحدد قانوناً. إن تحديد أجر الاشتراك بدقة يعد أمراً جوهرياً، حيث يشمل الأجر الوظيفي والأساسي والمكمل والحوافز والعمولات والبدلات المنتظمة، مع استثناء بعض البدلات الخاصة مثل بدل الانتقال والسفر التي لا تدخل في حساب الاشتراكات إلا في حدود معينة.

إن الالتزام بسداد الاشتراكات يعد التزاماً قانونياً جسيماً، حيث يتمتع صندوق التأمينات بامتيازات في

التحصيل تشبه الدين الممتاز، ولا تسقط بالتقادم إلا بعد مرور خمس سنوات من تاريخ استحقاقها. وقد فرض القانون عقوبات رادعة على أصحاب العمل الذين يمتنعون عن سداد الاشتراكات أو يؤخروها، بما في ذلك الغرامات المالية وحتى العقوبات السالبة للحرية في حالات التهرب الضريبي والتأميني الجسيم. إن هذه الصرامة تهدف إلى حماية حقوق العاملين وضمان عدم تبديد أموال التأمينات التي تعد أموالاً عامة مخصصة لحماية المستقبل الاجتماعي للمواطنين. كما نظم القانون قواعد خاصة لتسجيل العمالة غير المنتظمة وعمال المقاولات، حيث حدد آليات مرنة لتحديد أجورهم ونسب اشتراكاتهم نظراً لطبيعة عملهم غير الثابتة، مما يسهل اندماجهم في المظلة التأمينية الرسمية ويحميهم من مخاطر المستقبل.

الفصل الثاني

تأمينات الشيخوخة والعجز والوفاة والمعاش المبكر

يعد تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة هو التأمين الرئيسي والجوهري في نظام التأمينات الاجتماعية، حيث يهدف إلى ضمان دخل مستمر للمؤمن عليه أو لأورثته في حال توقف مسيرته العملية بسبب بلوغ سن التقاعد أو حدوث عجز كلي أو جزئي أو الوفاة. يتم حساب المعاش بناءً على أجر التسوية ومدة الاشتراك الفعلية، حيث يأخذ القانون في الاعتبار متوسط الأجور في السنوات الأخيرة من الخدمة لضمان أن يعكس المعاش المستوى المعيشي الذي اعتاد عليه العامل. إن معادلة حساب المعاش تخضع لمعايير اكتوارية دقيقة تهدف إلى تحقيق التوازن بين حقوق المؤمن عليه والقدرة المالية للصندوق، مع ضمان حد أدني للمعاش يكفل الحياة الكريمة للمنتفعين وفقاً للحدود التي يقررها القانون واللوائح التنفيذية.

أما بالنسبة للمعاش المبكر، فقد وضع القانون شروطاً محددة وضابطة للخروج عليه قبل بلوغ السن القانونية للتقاعد، الحفاظ على الحقوق المالية للصندوق ومنح العامل خيار المرونة في إنهاء حياته العملية. يشترط للخروج على المعاش المبكر وجود مدة اشتراك تأميني

لا تقل عن خمس وعشرين سنة فعلية بما يعادل ثلاثمائة شهر، وأن لا يقل قيمة المعاش المستحق عن خمسين في المائة من أجر التسوية. إن هذه الشروط تضمن أن يكون العامل قد ساهم لفترة كافية في الصندوق قبل السحب المبكر، وأن يكون المعاش مجدياً ً اقتصادياً ً له. كما نظم القانون حالات الجمع بين المعاش والدخل من عمل جديد، حيث سمح بالجمع في حدود معينة أو وقف المعاش حسب الحالة، مما يشجع على استمرار المساهمة في سوق العمل إذا كانت الصحة تسمح بذلك.

إن تأمين العجز والوفاة يوفر حماية شاملة للأسرة في حال فقدان العائل، حيث يستحق الأورثاء معاشاً ً فورياً ً بغض النظر عن مدة الاشتراك في بعض الحالات الخاصة، أو بشروط مخففة في حالات الوفاة أثناء الخدمة أو بسبب العمل. كما يغطي التأمين حالات العجز الكلي أو الجزئي المستقر طبياً ً، حيث يتم تحديد نسبة العجز بواسطة اللجان الطبية التابعة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، وبناءً ً عليه يتم تحديد قيمة المعاش أو التعويض المستحق. إن

الإجراءات الخاصة بتقديم طلبات المعاش تتطلب تقديم نموذج رقم 20 لطلب المعاش المبكر بعد إنهاء الخدمة فعلياً، مع استيفاء كافة المستندات الثبوتية التي تؤكد مدة الاشتراك والأجر النهائي. إن الدقة في إجراءات الصرف والتحقق من الاستحقاق تعد ركيزة أساسية لمنع الصرف غير المستحق والحفاظ على أموال الصندوق لصالح المستحقين فعلياً.

الفصل الثالث

تأمينات إصابات العمل والمرض والبطالة

يغطي تأمين إصابات العمل كافة الإصابات والأمراض المهنية الناتجة عن أداء العمل أو بسببه، سواء وقعت داخل مقر العمل أو أثناء الطريق إليه أو منه، وتلتزم الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بصرف التعويضات النقدية وتغطية نفقات العلاج والتأهيل الطبي للمصاب. إن فلسفة هذا التأمين تقوم على تحمل المجتمع لمسؤولية المخاطر المهنية التي يتعرض لها العامل

أثناء إنتاجه للثروة، وذلك بغض النظر عن مسؤولية صاحب العمل عن الحادث، مما يضمن للعامل الحصول على حقه بسرعة دون الدخول في نزاعات قانونية طويلة حول المسؤولية التقصيرية. تشمل التعويضات منحة مالية عن العجز الجزئي أو الكلي، ومعاشاً في حالات العجز المستديم، وتعويضاً للورثة في حالة الوفاة الناتجة عن الإصابة، بالإضافة إلى تغطية كاملة لتكاليف العلاج والأجهزة التعويضية اللازمة.

أما تأمين المرض، فيشمل علاج المصاب المؤمن عليه في المستشفيات والعيادات التابعة أو المتعاقد معها، أو صرف تعويض مادي عن الأجر أثناء فترة المرض والعجز المؤقت عن العمل. يهدف هذا التأمين إلى حماية دخل العامل أثناء فترات توقفه عن العمل بسبب الظروف الصحية الطارئة أو المزمنة، مما يخفف من العبء الاقتصادي للمرض على الأسرة. ويتم صرف التعويض النقدي عن فترة المرض بنسبة معينة من الأجر بعد فترة انتظار محددة، وذلك لضمان جدية الطلبات ومنع إساءة الاستخدام. إن التكامل بين تأمين المرض وتأمين إصابات العمل يضمن شبكة حماية

صحية ومالية شاملة للعامل، حيث يتم تحديد الجهة المسؤولة عن الصرف بناءً على طبيعة المرض وسببه سواء كان مرضاً عاماً أو إصابة عمل.

ويوفر تأمين البطالة تعويضاً مادياً للمؤمن عليه في حالة فقدان وظيفته لأسباب محددة غير إرادية، مثل إنهاء عقد العمل من قبل صاحب العمل دون خطأ جسيم من العامل، أو إغلاق المنشأة. يهدف هذا التأمين إلى مساعدة العامل أثناء فترة بحثه عن عمل جديد، ولتشجيعه على التسجيل في مكاتب القوى العاملة لتسهيل إعادة دمجه في سوق العمل. يشترط للاستفادة من تعويض البطالة وجود مدة اشتراك معينة قبل فقدان العمل، وأن يكون فقدان العمل ليس بسبب استقالة العامل أو فصله تأديبياً. إن هذا النوع من التأمينات يعتبر من الأدوات الحديثة في التشريعات الاجتماعية التي تواكب متغيرات سوق العمل وتوفر حماية إضافية ضد مخاطر عدم الاستقرار الوظيفي في الاقتصاد الحديث.

الفصل الرابع

حساب مدد الاشتراك وأجر التسوية والعناصر المكونة للأجر

نظم القانون بدقة كيفية حساب مدد الإعارات والإجازات ضمن مدة الاشتراك التأميني، حيث اعتبر فترات الإعارات الخارجية بدون أجر، والإجازات الخاصة، والبعثات العلمية، والإعارات الداخلية ضمن المدة المؤثرة في حساب المعاش، مع إلزام العامل أو صاحب العمل بسداد حصص الاشتراك عن هذه الفترات للحفاظ على الحقوق التأمينية. إن هذه القواعد تهدف إلى عدم ضياع الحقوق التأمينية للعاملين الذين تنتقل خدماتهم بين جهات عمل مختلفة أو الذين يتوقفون عن العمل لفترات مؤقتة لأسباب مشروعة. كما حدد القانون عناصر أجر الاشتراك بشكل تفصيلي، حيث يشمل الأجر الوظيفي، والأساسي، والمكمل، والحوافز الدورية، والعمولات، والبدلات الثابتة، مع استثناء بدل الانتقال والسفر وبعض البدلات غير المنتظمة التي لا تعتبر أجراً مقابل العمل المباشر.

إن تحديد أجر التسوية يعد عملية حسابية دقيقة تؤثر مباشرة على قيمة المعاش المستحق، حيث يتم احتساب متوسط الأجر الخاضع للاشتراك في فترة زمنية محددة قبل تاريخ الاستحقاق. وقد أدخل القانون تعديلات تسمح للمنشآت التي يزيد عدد العاملين بها عن مائة عامل بتقديم تعديلات الأجور إلكترونياً عبر قواعد البيانات الموحدة، مما يسهل عملية التحديث ويقلل من الأخطاء اليدوية والتلاعب في البيانات. إن الشفافية في تحديد الأجر الخاضع للاشتراك تضمن عدالة حساب المعاشات وتمنع التهرب من سداد الاشتراكات الكاملة المستحقة على الأجر الحقيقي للعامل. كما نظم القانون قواعد خاصة لتحديد أجور العمالة غير المنتظمة وعمال المقاولات، حيث اعتمد على تقديرات مرنة أو حدود دنيا للاشتراك نظراً لتقلب دخول هذه الفئة، مما يسهل انضمامهم للنظام التأميني.

أما بالنسبة لسن التقاعد، فقد تم توحيد سن التقاعد

تدريجياً في إطار القانون الجديد، ليصل إلى خمسة وستين عاماً بحلول عام 2036، مما يعكس التوجه العالمي لرفع سن التقاعد لمواكبة زيادة متوسط العمر المتوقع والحفاظ على القوى العاملة الخبيرة لفترة أطول. إن هذا التدرج يمنح سوق العمل والعمالة وقتاً كافياً للتكيف مع المتغير الجديد، ويقلل من الصدمة الاقتصادية الناتجة عن الخروج المفاجئ من سوق العمل. إن الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي تلعب دوراً محورياً في الإشراف على تطبيق هذه القواعد، وضمان دقة البيانات المسجلة لكل مؤمن عليه، مما يتطلب تحديثاً مستمراً لأنظمة المعلومات وقواعد البيانات لضمان حقوق الملايين من المشتركين في النظام التأميني المصري.

الختام

إن قانون التأمينات الاجتماعية المصري رقم 148 لسنة 2019 يمثل إطاراً تشريعياً متكاملاً يهدف إلى تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة لكافة فئات العاملين في

مصر، ويؤسس لنظام مالي مستدام قادر على الوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية. إن النجاح في تطبيق هذا القانون يعتمد على الوعي الكامل بأحكامه من قبل أصحاب الأعمال والعمال على حد سواء، وعلى كفاءة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي في الإدارة والتحصيل والصرف. إن التحديات التي قد تواجه التطبيق تتطلب تعاوناً وثيقاً بين الجهات التشريعية والتنفيذية والقضائية لضمان سيادة القانون وحماية الحقوق. إن المستقبل يحمل في طياته المزيد من التطور في أنظمة التأمينات الاجتماعية، خاصة مع التطور التكنولوجي في طرق التحصيل وإدارة البيانات، مما سيجعل من النظام المصري نموذجاً إقليمياً رائداً في مجال الضمان الاجتماعي.

إن الأمل معقود على أن يساهم هذا العمل في إثراء المكتبة القانونية المصرية والعربية بفهم أعمق لمنظومة التأمينات الاجتماعية، وتمكين الباحثين والممارسين من التعامل مع هذا النظام بثقة ومعرفة. إن القانون ليس مجرد نصوص جامدة، بل هو أداة حية لخدمة الإنسان وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وهذا

هو الجوهر الذي يجب أن يظل نصب الأعين عند دراسة أو تطبيق أي قاعدة من قواعد قانون التأمينات الاجتماعية. إن الرحلة في فهم هذا القانون هي رحلة مستمرة، تتطلب تحديثاً دائماً للمعرفة ومواكبة للتعديلات واللوائح التنفيذية الجديدة التي لا تتوقف عن الصدور لتفعيل نصوص القانون على أرض الواقع بما يخدم الصالح العام.

الفهرس الموضوعي

مقدمة في قانون التأمينات الاجتماعية المصري وأهميته

فئات الخضوع للتأمين والعاملين لدى الغير وأصحاب الأعمال

نظام التمويل والاشتراكات ونسب التحصيل المقررة

تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وحساب المعاش

شروط واستحقاقات المعاش المبكر ومدد الاشتراك

تأمين إصابات العمل والتعويضات والعلاج

تأمين المرض والبطالة والحماية المالية للعامل

حساب مدد الإجازات والإعارات ضمن مدة الاشتراك

عناصر أجر الاشتراك وأجر التسوية والاستثناءات

العمالة غير المنتظمة وعمال المقاولات وقواعد التسجيل

سن التقاعد الموحد والآليات الزمنية للتطبيق

الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والإجراءات الإدارية

نماذج الاستمارات وتعديلات الأجور الإلكترونية

الخاتمة والتوصيات المستقبلية للنظام التأميني

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون